البلدان العربية وأولوية البحث العلمي: إلى متى سيستمر الهدر؟

الحبيب استاتي زين الدين
أستاذ العلوم السياسية في جامعة عبد المالك السعدي- المغرب.

مقدمة

في مسرحية "رجل الذكرى" لعبد الله العروي، يُسجّل "عمر"- وهو إحدى شخصياتها الرئيسة"- انحلال علاقته بماضيه، وعجزه عن ربط علاقة قوية جديدة مع الحاضر، فيواجه وحيدًا أعزل المستقبل الغامض، ومن وراء المستقبل الزمن المتحكّم في كل شيء[1]. إنها المواجهة التي صاغها الجابري رحمة الله عليه، وهو الوفي لمنطق الاستفادة الذكية من الماضي، في سياق التنبيه إلى صعوبة أن يحيط الباحث أو المهتم بشأن من شؤون البلدان العربية بدون ربط الفروع بالأصول والحاضر بالماضي، من منطلق أن كل شيء، في مجال السياسة، كما في مجالات أخرى، له تاريخ. ضمن هذا الترابط، ووعيًا بنسبية الثبات فيه، ألا يحيّرنا من اكتشف فجأة أهمية البحث العلمي عندما لزم الناس بيوتهم خوفا من عدوى "فيروس كورونا المستجد"؟ متى تسللت إلى أذهاننا فكرة أن صناعة اللقاح أو الدواء أو تحسين مناخ الإبداع يستلزم التسلح بحسن النية أو الاتكال؟ ألم يدهشنا من كان يُقوّي معارفه بقراءة سرديات التحكم والمؤامرة التي لا تنتهي؟ انتبهنا -ولو بشكل متأخر- إلى ما تستطيع الدولة فعله إن هي راهنت على الموارد الذاتية طبيعية كانت أو بشرية. هل استوعبنا الدرس

[1] عبد الله العروي، رجل الذكرى، ط 1 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي 2004)، ص 4.

جيدا؟ العلم قوة، والدولة سنده ومحركه. من خلال أجهزتها المختصة تحدد الميزانيات الموجَّهة لكل قطاع، وتسنّ القوانين، وتنفذها، وتحكم في النزاعات بين الناس. أليس بإمكانها والحالة هاته أن تحتضن الذكاء وترعاه؟ ألا تستطيع، بالاستناد إلى شهادة التاريخ والواقع، أن تربي النفوس على التطلع إلى العلم والاقتداء بأهله، أو تزرع في العقول الافتخار به وتحفيزه أو العكس؟

يظن أناس كثيرون، منهم مثقفون، أن التاريخ هو مجموع أحداث الماضي، والحال أنّنا عندما نتأمّله ونفهمه نجده يدعونا بعد شك واحتراز إلى "استيعاب المحفوظ" لاستشراف مستقبل الماضي والحاضر. في ظل هذا التصور، ونحن نتابع اتساع قائمة البلدان العربية التي ستشارك في الاختبارات السريرية -المتعلقة بتجريب آثار اللقاح المضاد لـ"كوفيد 19"- طمعًا في الحصول على كميات كافية منه؛ وبغض النظر عن بيانات منظمة الصحة العالمية وما تُبْطنه من تنافس محتدم بين المراكز والمختبرات الكبرى في العالم، يتسلّل إلى أذهاننا تساؤل مستفز مُثقل بالآمال والآلام: أين علماؤنا وباحثونا؟ هل أبعدتهم قواعد "اللعبة" المستترة التي تلزم الخاضعين لها "بترطيب علاقاتهم مع من استحدثوها اعتباطا"[2] بتعبير آلان دونو Alain Deneault؟ لم لا يُذكرون في الغالب إلا بعد موتهم أو إشادة الغير بهم؟ لم هذا العجز عن زرع الثقة في عقول ونفوس أزيد من 362 مليون عربي على اختلاف مواقعهم وتوجهاتهم؟

أخاف أن أخيب أمل القارئ إن كان يظن أن المقال الذي بين يديه يحمل إجابة أو إجابات جد متفائلة. لا أقصد أن لا شيء أُنجز بقدر ما ألفت الانتباه إلى أن أمورا كثيرة لم تنجز بعد، وأن ما تم إنجازه يحتاج إلى استثمار وتطوير دائمين. ومهما كان الحكم قاسيا بالنسبة لمن يعنيهم الأمر، من إدارة وهيئة تدريس وطلبة، ومنهم جامعيات وجامعيون أكفاء ونزهاء، وباحثات وباحثون مثابرون، هناك واقع حال غير سويٍّ، يجعل المراكز والمختبرات البحثية داخل الجامعة أو خارجها تتعثر، وتَنِيه بعد كل ولاية أو تعديل حكومي في دوامة من "إصلاح الإصلاح" أو ما يسميه بيير بورديو Pierre Bourdieu بـ"الوصفة القاتلة للإصلاح". ماذا ننتظر؟ هل الأمر عسير؟ القول بالتعقيد خضوع للواقع وتحدياته، الإنكار مكابرة وتعام لا غير في عالم موسوم بتقلص المسافات بين أقطابه، من جهة، ومحكوم بمصالح وتكتلات جيوسياسية كبرى، من جهة ثانية. المؤسف والمؤلم في هذا السياق، حسب الراحل المنجرة رحمة الله عليه، أن العالم العربي أو الإفريقي لم يفهم بعد أن الاتحاد والتكتل ليست مسألة سياسية، وإنما هي قبل كل شيء مسألة بقاء. أزمة الدول المنتمية لهذا العالم معروفة منذ عقود؛ وهي أن النموذج التنموي الذي تم اختياره من طرف المسؤولين، هو عدم الاعتماد على

[2] آلان دونو، نظام التفاهة، ترجمة وتعليق مشاعل عبد العزيز الهاجري، ط 1 (دار سؤال للنشر، 2020)، ص 130.

الذات، واللجوء عوض ذلك إلى المساعدة الفنية والتعاون الدولي، في حين أن الحل الوحيد هو الاعتماد على النفس وخلق النموذج التنموي الذاتي[3]. هل هي دعوة للانغلاق كما قد يفهم البعض؟ أبدًا، العمل الجماعي ضرورة لصقل الخبرات وتكاملها، الاتكال على الغير ودفع الخبرة الوطنية، عن قصد أو جهل، إلى الاغتراب أو التأقلم مع القائم تكريس للتخلف والتشرذم ليس إلا.

وعيا بآثار هذا الاتكال، ظلت مجلة المستقبل العربي، وهي الحاملة لمسار فكري طويل موسوم بالعطاء والمقاومة والتطلع إلى الوحدة، تُنبّه عبر بحوثها المحكّمة لأزيد من أربعة عقود من الصدور اليومي إلى ضرورة الاستثمار في البحث العلمي والعناية بالمشتغلين المجدّين به. سنة 1978، وتحديدا ضمن عددها الثالث، استهل إلياس زين نظرته الخاطفة حول اتجاهات المستقبل لهجرة العقول العلمية والكفاءات الفنية والمهنية بهذا السؤال الجوهري: هل ستزداد الهجرة العلمية من الأقطار العربية للبلدان المتقدمة أم ستخفّ. أجاب قائلا آنذاك: تسير الهجرة العلمية جنبًا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فلا رادع لها ولا جاذب للمهاجرين سوى التنمية الشاملة والمتكاملة[4]. فما الذي تغير بعد هذه المدة الزمنية؟ أيّ نموذج تنموي اتبعته البلدان العربية: المنتج لقيم البحث العلمي أم المكرّس لتأخره وتبعيته؟

أولا- مفترق الطرق: التنمية والديمقراطية

الارتقاء بالبحث العلمي، وضمنه الحاملين لهمّه والساعين لخدمته، لا يتحقق إلا في إطار مشروع وحدوي للتنمية وإلا لا داعي لأن نقلق على مسألة هجرة الذكاء العربي لأن وجود الجميع سيكون مهددًا[5]. فالتنمية عملية تغيير هيكلي في النسق الاجتماعي-الاقتصادي تتضمن تطوير وتنويع البنيان الإنتاجي المحلي، بما يؤدي إلى ارتفاع مطرد في المستوى المعيشي للناس- كل الناس-، وتحرير المواطنات والمواطنين بتخليصهم من عوائق المشاركة الفاعلة في النشاط الاجتماعي-الاقتصادي، وتمكينهم من الاقتسام العادل لعوائد هذا النشاط، وتحرير الوطن بتخليصه من ربقة التبعية، المدمرة، للخارج[6] كما أشرت سلفًا. في غياب هذا التصور، سنجد أنه على الرغم من كثافة الخطاب الرسمي

[3] المهدي المنجرة، قيمة القيم، مطبعة النجاح الجديدة، ط 2 (الدار البيضاء، 2007)، ص 293.

[4] إلياس زين، "أخطار نزيف الأدمغة على الأمة العربية"، المستقبل العربي، ع 3 (1978)، ص 53.

[5] منقول بتصرف من: نادر فرجاني، "هجرة الكفاءات والتنمية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع 80 (1985)، ص 95.

[6] منقول بتصرف من: نادر فرجاني، "هجرة الكفاءات والتنمية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع 80 (1985)، ص 95.

بشأن ما تحقق نتيجة تطبيق معيار نسبة النمو الذي اتبعته بلداننا، استجابة لإيحاء أو إملاء المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، يُسجَّل استمرار انهيار نماذج التنمية التي فرضتها المحافل الدولية، وهذا الانهيار هو المستديم وليس التنمية[7]. لم تنعكس هذه الأرقام "الوردية" لهذا النمو على البحث العلمي فحسب، بل على المستوى المعيشي للمواطنات والمواطنين أيضا، بسبب "عدم مراعاة البعد الاجتماعي للنمو"[8]، بما يفيد أن منافع النمو لم تُوزَّع توزيعًا متكافئًا ولم تصاحبها عملية إعادة توزيع للدخل العام بطريقة سليمة وعادلة، الأمر الذي قاد إلى تفشي ظاهرة الفساد التي باتت تتشكل في منظومة اجتماعية متكاملة. وإذا تأملنا حالة المنطقة العربية بخصوص سوء توزيع الثروة والطرق غير المشروعة للاستيلاء عليها، نجد تشابها بينها، مع اختلاف في الدرجة وليس في النوع، بالنظر لفشل أنظمتها في خلق نظام اقتصادي تنافسي عادل تكون فيه المسافة بين السلطة والثروة واضحة. في غياب اقتصاد بهذه الميزة، أصبحت هذه الدول تقترب، في صيغتها الحاليّة، من مُعادَلة التنمية من دون ديمقراطيّة.

أثّرت هذه الصيغة -ولا زالت تؤثر- على وظيفة البحث العلمي وإنتاجيته ومفعوله، إذ كان لتحالف المال والاقتصاد والسلطة آثارا سلبية لم تسعف في تحقيق الأهداف الإنمائية طويلة الأجل، وتحسين الأداء العلمي والتكنولوجي. هذا التحالف أدى، وفق خبراء اليونيسكو، إلى خلق توجُّه نحو تعريف الأمن القومي وفقا لتعريفات عسكرية. نتيجة لذلك، يتم تخصيص الموارد للدفاع والميزانيات الأمنية والعسكرية، وليس لأنشطة البحث والتطوير التي يمكن أن تساعد في مواجهة الفقر والبطالة، وتآكل الرفاهية الإنسانية، والتي تستمر كوباء في المنطقة[9]. الدول صاحبة نسب الإنفاق العسكري الأعلى مقارنة إلى الناتج المحلي الإجمالي هي من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لطالما نبهت العديد من الدراسات المسحية إلى هذا العامل، حيث لا تتجاوز نسبته في البلدان العربية 0,3%، وهو ما يعني أن نصيبها من الإنفاق الإجمالي العالمي على هذا المجال لا يتجاوز 1%، دون احتساب الأضرار الناجمة عن الصرف النوعي لهذا الإنفاق، حيث تلتهم أجور الأساتذة والباحثين قسطا مهما

[7] المنجرة، ص .9-8

[8] محمد عبد الشفيع عيسى، "الفقر والفقراء في الوطن العربي"، أوراق عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 35 (2012)، ص .15

[9] اليونيسكو للعلوم، نحو عام 2030، ص .449

منها، دون أن تخضع لمعايير موضوعية مبنية على كفاءة الإنتاج العلمي ونوعيته، ودون أن ترتبط بمعيار التقييم المستمر لأداء الأساتذة، والتحفيز المبني على النتائج المحصل عليها بشكل موضوعي[10].

ثانيا- الاستثمار في الذكاء العربي: مشكل تدبيري أم قيمي؟

في مختلف الحقول والاختصاصات، توجد أطر علمية على مستوى عال من الكفاءة والخبرة لم تنل حظها ونصيبها من الاهتمام والتشجيع في منظومة بحثية لا تزال تعاني من تضافر مشكلات جمّة، سواء فيما يتعلق بقلة الإمكانيات المالية والتقنية، أو هشاشة الإطار القانوني اللازم لتطورها، إضافة إلى ضعف بنيات فضاءات البحث وبرامجها ومناهجها ومخرجاتها، وتواضع تحفيز "الباحثين العاملين" وتشجيعهم على البذل والاجتهاد، ما يدفع الكثير منهم إما إلى الانزواء التام، أو الاشتغال ضمن مجموعة صغيرة، أو الهجرة بحثًا عن فضاءات أرحب للعطاء والبحث. ولأن هجرة الكفاءات" أو العقول Brain Drain أصبحت صيداً تتسابق عليه الدول والشركات الكبرى (هناك شركات عابرة للقارات متخصصة في استقطاب الذكاء في البلدان النامية)، فهي لا تكون "فرصة" إلا حينما تكون الهجرة ظاهرة طبيعية تساعد على توسيع الخبرة والاطلاع على الثقافات والحضارات الأخرى وتنعكس إيجابيا على المجتمع الذي خرجت منه هذه المجموعات، فإنها تصبح خطرا واستنزافا عندما تتحول إلى ظاهرة مجتمعية تسبب نقصا في الطاقات البشرية المتميّزة والقادرة على إحداث التغيير في المجتمع سواء في جانبه الاقتصادي وليس المالي فقط، أم جانبه الثقافي والفكري، أم جانبه الإداري. على هذا النحو، يجدر التنبيه إلى أن عدم توفير الظروف الملائمة التي تجتذب أصحاب الكفاءات وتحفزها على البقاء يشكل إحدى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية أو التي تسير في طريق النمو، منذ أن باشرت هذه البلدان وضع البرامج للنهوض بأوضاعها المتردية الموروثة عن عقود طويلة من الحكم الاستعماري والهيمنة الأجنبية[11].

في الوقت الذي أوجدت فيه دراسة هذه الحركة مجالا علميا وبحثيا مستقلا في العقود الأخيرة في كل من أوروبا وأميركا الشمالية وأميركا الجنوبية، الملاحظ أنه لا يزال واقع دراسة هجرة الباحثين

---

[10] محمد مالكي، "مكانة الجامعات العربية في تصنيف شانغهاي لعام 2019"، شوهد في: 20/08/2020، في: http://bit.ly/2NoM3Lw

[11] مؤسسة الفكر العربي، "الأدمغة العربية المهاجرة: خرج ولم بعد!"، نشرة أفق، شوهد في: 17/08/2020، في: http://bit.ly/2vR4KSd

العرب، ولا سيما باللغة العربية، سواء ما ارتبط منها بدراسة الهجرات الدولية في المنطقة العربية والمغاربية أو بدراسة الهجرات من هذه المنطقة إلى الخارج، محدودا[12]، مع العلم أنها من المناطق المعنية، بسبب مخلفات الاستعمار، بالتناول العلمي والعملي لمسألة ثلاثية الربح للفاعلين المعنيين: المهاجر والدولة الموفدة والدولة المستقبلة. والمُراقب والمتابع للبيانات والتقارير المحلية والدولية لأوضاع البلدان العربية، أقله في العقدَين الفائتين، يلحظ تواتر وتزايد عدد ذوي الكفاءات المهنية والعلمية التي تحوز قدرات بشرية ومعرفية في نسبة المهاجرين، ويوضح بعضها، مثلا، على مستوى بلدان العالم الجديد (أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة وكندا) أن معظم المهاجرين إلى هذه البلدان من ذوي الكفاءات التعليمية. هاجروا بعد الثانية والعشرين، وأتموا تعليمهم الجامعي الأول قبل هجرتهم[13]. وعلى الرغم من أن بعض الدراسات يشير إلى أن حجم هذه الكفاءات المهاجرة إلى البلدان المستقبلة للهجرة هي الأقل نسبيا بين بلاد مناطق آسيا وأميركا اللاتينية، فإن هجرتها تبقى عالية بالنسبة إلى مستوى التحصيل العلمي في المنطقة، وتؤثر سلبيا في نقص رأس المال البشري والمعرفي فيها[14]. وللإشارة، لا تقتصر هذه الظاهرة على حملة الشهادات الجامعية العليا من الدكتوراه والماجستير فحسب، بل جميع الكفاءات والخبرات في مختلف الميادين الإنسانية والعلمية.

يشعر المرء لأول وهلة بالفخر عندما يسمع أو يقرأ عن كفاءات عربية تألقت عالميا في الفلك والفيزياء والكيمياء والطب والأدب والفلسفة والقانون وغيرها من المجالات الفكرية. لكن سرعان ما يخبو هذا الشعور عند استحضار الدوافع والحيثيات التي أثرت في اتخاذ قرار استقرار هذا الذكاء خارج حدود الوطن الأصلي. يكفي الرجوع إلى الحوارات أو اللقاءات التي أجريت مع حالات كثيرة لاكتشاف سبب أو أسباب هذا الشعور الممزوج بالاعتزاز والحسرة تجاه علماء ونجباء لم يحظوا بالتقدير والتشجيع الكافيين بينما تبوأوا مناصب علمية راقية وأدهشوا كبريات المؤسسات والمراكز البحثية العالمية بإنتاجات واختراعات مؤثرة وغير مسبوقة في ميدان اشتغالهم واهتمامهم العلمي بعد أن وجدوا الظروف المادية والمعنوية المناسبة للإبداع والتميز. ترتبط هذه الظروف بمحددين متداخلين:

---

[12] مراجعة عبد القادر الأطرش، مراجعة في: هاشم نعمة فياض، الهجرة المغاربية الخارجية: هولندا نموذجا (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 174.

[13] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الورقة المرجعية للمؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، في موضوع: الشباب العربي: الهجرة والمستقبل، الدورة السادسة للعام الأكاديمي 2016/2017، ص 4-3، شوهد في: 14/08/2020، في: https:// cutt.us/UnWTE

[14] نفسه.

الأول ذا طابع وظيفي يرتبط بضعف السياسات العامة في استقطاب الكفاءات الوطنية وتحفيزها معنويا وماديا رغم ما يبذل من مبادرات ومساع للتخفيف من وتيرتها بلغة الأرقام. لا تغفل هذه النقطة عن التحولات العالمية والإقليمية المتعلقة بالتطور التكنولوجي وتشجيع حرية التنقل وحركية رؤوس الأموال والكفاءات، لكنها تُشدِّد على أن الآثار أبلغ وأعمق بالدول التي لا تزال تبحث عن المداخيل الأنسب لتحقيق التنمية المرغوب فيها، خصوصا أن جذب المواهب وتوفير الفرص الملائمة لقدراتها يمتد من المادي إلى الرمزي، ومن الامتيازات المالية إلى الرعاية النفسية والإعداد الجيد لظروف العمل. فأيّ اختصاصي كيفما كان موضوع بحثه وتخصصه، إذا لم يجد تلك التسهيلات والتحفيزات الضرورية، فإنه يصبح أمام خيارين: إما أن يضيع كل ما تعلمه، وإما أن يهاجر.

الثاني ذا بعد قيمي -بنيوي يشير إلى هشاشة حرية الإبداع والتعبير والمحاسبة إما بسبب عدم القيام بأيّ شيء كمبرر لعدم القدرة على مواجهة التطورات والاضطرابات المحلية والإقليمية بسبب تعقيدها، أو الاستمرار في الوضع الراهن واستدامته بنفس الممارسات السابقة التي لم تتخلص بعد من الاعتقاد في جدوى "المقاربة الأمنية"، مع ما ينتج عن ذلك من تأجيل فاتورة الإصلاح الاجتماعي والسياسي الضروري والمنتظر منذ عقود. ولنكن على يقين بأن عملية تطوير نظام متميز للتجديد وللابتكار في حاجة إلى ما هو أكثر من وضع نظام مؤسسات ملموسة. الاعتبارات والقيم غير الملموسة تُعدّ حيوية كذلك، بما فيها الشفافية، وسيادة القانون، وعدم السماح بالفساد، ومكافأة المبادرات والمساعي الطموحة، ومناخ صحي للأعمال، واحترام البيئة ونشر مميزات التكنولوجيا والعلوم الحديثة لعموم المواطنات والمواطنين بما في ذلك الأقل حظوظا بينهم. كما يجب أن تعتمد عملية التوظيف والتعيين في المؤسسات العامة بالأساس على خبرة وجدية الأشخاص وليس على اعتبارات ذاتية أو سياسية[15]. ما يزيد من حدة هذا العجز أن لا أحد يعرف حقيقة أين سينتهي كل شيء. الكثير من المال ينفق على هيئات صورية، ناهيك عن تنامي الإنفاق على أجهزة الدفاع وقوات ضبط الأمن وحفظه. ألن يكون هذا المال أكثر فائدة ومردودية لو استثمر جزء ضئيل منه في تنمية الفكر وفضاءاته تبعا لتعاقدات مضبوطة ومعلومة[16]؟ إنه سؤال بريء. في المقابل، التفكير في ما يشهده العلم والتكنولوجيا من تسارع هائل في ارتباط بتغيرات جيو-سياسية عالمية حدثت في السنوات الأخيرة يشكل إحدى محفزات البحث عن الجواب الأنسب له.

---

[15] اليونيسكو للعلوم، نحو عام 2030، 2018، ص 449.

[16] تقديم ميشيل إس دي فريس في: محمد حركات، مفارقات حكامة الدولة في البلدان العربية، ترجمة محمد مستعد ط 1 (هانس سايدل، 2018)، ص 19.

ثالثا- في الحاجة إلى استخلاص الدروس

تمثّل الأزمات محطات لاستخلاص الدروس، وإعادة النظر في السياسات والأولويات، والاستفادة من الأخطاء؛ وفي هذه المحطّة القاسية التي يمرّ منها العالم، يطرح السؤال بحدّة حول ما إذا كانت الدول التي طالما همّشت آليات وبنيات البحث العلمي ومخرجاته ستراجع أوراقها وحساباتها من جديد بهذا الخصوص، أم ستستمرّ على نهجها، وهدر الكثير من الفرص والإمكانيات[17] . وقف جون واتربوري John Waterbury في كتابه المعنون بـ"المهمات المستحيلة.. التعليم العالي وصناعة السياسات في العالم العربي" على أحد مسببات هذا الهدر، إذ كتب أن "القادة يتجنبون المخاطرة، وبالتالي يطبقون سياسات ترويض الجامعات وهيئاتها البحثية سياسيا"، ولكن في هذا المسار، تستنزف قدرات الجامعات على الابتكار وخلق المعرفة. حين يقتحم ميدان الشؤون العامة أناس شرهون يهتمون بإثراء حياتهم الخاصة لا غير، ويأملون بأن يختطفوا منها السعادة التي يتوقون إليها، فعندئذ يستحيل أن تقوم حكومة صالحة، إذ أنهم سيتصارعون في سبيل الحكم حتى تقضي هذه الحرب الداخلية عليهم وعلى الدولة بأسرها[18].

وعيا بهذا الواقع، يكشف تقرير اليونيسكو لعام 2019 أن "إصلاح المناهج الدراسية لا يكفي وحده لإيجاد فرص عمل في اقتصاد المعرفة"، وأن النظام التعليمي "لا يزال غير قادر على إعداد خريجين متحمسين للإسهام في تحقيق اقتصاد أكثر صحية". لم لا؟ ينبغي أن تتساءل الحكومات عما إذا كان النظام التعليمي يتحمل الخطأ وحده، أو إذا كانت هناك عقبات أخرى تخنق الابتكار وثقافة تنظيم المشاريع[19] على الرغم من أنه على ربوع هذا الفضاء الفسيح من العالم العربي، قلما يتفق الفاعلون، من أيّ المشارب كانوا، كما يتفقون على أهمية التربية والعلم، ودورهما في النهضة[20] . تَرسخ هذا الشعور منذ أن نشرت الأمم المتحدة تقريرا عن واقع التنمية البشرية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سنة 2002. وفي الفترة الممتدة من الحراك العربي إلى اليوم، ظل يتجدد باستمرار النقاش ذاته حول أولوية البحث العلمي لمواجهة مخاطر العصر في تجلياتها المختلفة، باعتباره المجال الأقدر على

---

[17] إدريس لكريني، "فرص البحث العلمي بالمغرب"، شوهد في: 20/08/2020، في: https://cutt.us/f4vIA

[18] أفلاطون، جمهورية أفلاطون، ترجمة فؤاد زكريا، مراجعة محمد سليم سالم، (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر- المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1968)، ص 254.

[19] محمد الشرقاوي، "الجامعات المغربية بانتظار السكتة القلبية"، أخبار اليوم، ع 3267 (17 آب 2020)، ص 6.

[20] منقول بتصرف من: حسن أوريد، "خريف الجامعة"، القدس العربي، ع 9826، الأربعاء 26 شباط 2020، ص 22.

التعاطي مع المشكلات والكوارث والأزمات التقليدية والمستجدة التي تواجه الإنسان وحضارته بقدر من الجاهزية والكفاءة، مما يحتم تقديم المزيد من الدعم للباحثين للوصول إلى نتائج مهمة تخدم قضايا المجتمع. هل انعكس هذا النقاش على مكانة المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية (التابعة لها أو المستقلة عنها)؟ ما مآل مخرجات وتوصيات مؤتمرات وزراء التعليم العالي والبحث العلمي في البلدان العربية؟ ألا يؤكدون في كل اجتماع على ضرورة تطوير البحث العلمي والابتكار ووقف استنزاف العقول الذي يشكل خسارة لا تقدر بثمن؟

لربما توضع الاتفاقات العربية ونتائج المجالس العربية عادة على الرفوف، لأن الفاعلين والمختصين والمهتمين، يذهبون جميعهم طرائق قِددا حول الأولويات وطرق التنفيذ. لذلك، سيكون من المفيد أن تنطلق أيّ مكاشفة من مفارقة ثابتة تمس جميع الميادين. نستهل أيّ رؤيةٍ أو تعاقدٍ أو برنامجٍ برهانات وتطلعات عريضة، ونختمه بتردد وريبة وتهرُّب من تحمُّل المسؤولية. وحتى لا نكون عدميين، سنتكئ على فكرة أن "الحياة بأسرها حلول لمشاكل": لنقول إنه، إذا جاز لنا استعارة عبارة كارل بوبر Karl Popper، "يجب أن نتحسس طريقنا جيدا قبل أن نخطو"، و"أن أسوأ شيء هو أننا لا نتعلم من الماضي" [21]. أليست كل كرامة في الفكر، وكل كرامة في الذاكرة كما قال أندري كونت-سبونفيل André Comte-Sponville؟ لن تختلف الإجابات، في نظري، عن متانة العلاقة بين ثلاثية "الفكر والكرامة والماضي"، لكن حبذا لو تنفلت كل رؤية بحثية، كما ينبه جاك لوغوف Jacques Le Goff، من إمكان استغلال الذاكرة كأداة وهدف للسلطة[22] أو تصفية لحسابات ضيقة ليس إلا. التنازع حول الضرر، ومحاولة ألا يتكرر ما حدث، هو صراع القوى الاجتماعية والسياسية حول الخيبات المزعجة للنسيان في بلدان يبدو أنها أصبحت، بوعي أو بغيره، مشيَّدة لكي تضمن لنفسها الاستمرارية على الحالة الملتبسة التي هي عليها. أهي مشكلة نفسية أم اجتماعية أم تاريخية؟ لربما كل ما يتشكل عبر التاريخ يتفكك عبر التاريخ. ويمكن اعتبار إحدى علامات بدايات التحول والتفكك ومؤشراتها تلك اللحظة التي يدخل فيها التاريخ بكل ثقله، واستمراريته واسترساله في توترات ظاهرة وخفية، مع راهن المجتمع، وحاضره ومتغيره.

منتصف التسعينيات، كانت بلدان عربية كثيرة متقدمة على الصين وعلى كوريا الشمالية، وفي نفس مستوى سنغافورة تقريبًا، لكن هذه الدول تفوقت عليها اليوم في مجال البحث العلمي بشكل

---

[21] كارل بوبر، الحياة بأسرها حلول لمشاكل، ترجمة بهاء درويش (الإسكندرية: منشأة المعارف،1994)، ص 261-265.

[22] عزيزة البريكي ورشيد توهتو، "الذاكرة المرورية وعدالة الانتقال: بين مقاربة الحركات الاجتماعية والتاريخ الجديد"، إضافات، ع 26-27 (ربيع- صيف 2014)، ص 61.

كبير، بل شقّت طريقها لتتحول من دول "طاردة" للكفاءات إلى "جاذبة" لها. ليس لديها أية ثقافة للبحث العلمي، لكنها استثمرت مبلغ ثلاثة مليار دولار وتعاقدت مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية طيلة أربعة عشر سنة في مجال الطب والإعلام الآلي، كما تقوم بانتقاء الباحثين بمعايير جد دقيقة لتكوين علاقات بحث مع أساتذتها وطلبتها[23]. من أجل الحصول على ما يكفي من المواهب لملء الوظائف التي يحتاجها اقتصادنا المتنامي، كما يقول لي كوان يو Lee Kuan Yew، أول رئيس وزراء لجمهورية سنغافورة (1959-1990)، "شرعت في اجتذاب المواهب والاحتفاظ بها: أعني رجال أعمال يتمتعون بروح تجارية مغامرة، مهنيين متخصصين، فنانين، عمالا مهرة"[24] . هل نجحت سنغافورة في هذا الطموح؟ الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية تؤكد ذلك، فكيف تحقق الأمر؟ الوعي بدور العلم مهم جدا. أول خطوة الاقتناع بأن قوة الدول تتأثر جذريا بقدرتها على رعايتها لعلمائها ومدى قدرتها على اجتذاب المواهب. في عام 1980، "شكلت الحكومة لجنتين، واحدة للعثور على وظائف مناسبة لهم، والأخرى لدمجهم اجتماعيا، وبمساعدة مستشاري طلابنا في بعثاتنا في بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وكندا، توجه فريق من المسؤولين لمقابلة الطلاب الآسيويين الواعدين في جامعاتهم لتحفيزهم على العمل في سنغافورة. وقمنا بالتركيز على الطلاب الآسيويين لأن في سنغافورة مجتمعا آسيويا يتمتع بمستوى معيشي أعلى ونوعية حياة أفضل مقارنة بأوطانهم، كما يمكنهم الاندماج بسهولة في مجتمعنا. عبر هذا البحث المنهجي عن الكفاءات والمواهب في كافة أرجاء العالم، استطعنا اجتذاب بضع مئات من الخريجين كل سنة، وقد عوضنا عن خسارة سنوية تتراوح نسبتها 5- 10% من أفضل مواطنينا المتعلمين الذين يهاجرون إلى الدول الصناعية"[25] .

المستفاد أن استمالة الكفاءات ورعايتها تطلّب استراتيجية وطنية طويلة الأمد، بينما مشكلة بلداننا أنها لم تخرج بعد من دوامة سياسات رد الفعل والارتباط بالغير إما بمبرر العجز عن التصدي للتطورات والاضطرابات المحلية والإقليمية بسبب تعقيدها، أو الاستمرار في الوضع الراهن واستدامته بنفس الممارسات السابقة التي لم تتخلص بعد من الاعتقاد في جدوى سردية "الأمن قبل لقمة العيش". حالة سنغافورة، وغيرها كثير، أبرز دليل على إمكانية التغيير. ليس من اليسير أن

---

[23] محمد بوالروايح، "كمال يوسف تومي"، شوهد في: 21/08/2020، في: http://bit.ly/2TYFG5G

[24] لي كوان يو، من العالم الثالث إلى الأول: قصة سنغافورة (1965-2000)، ترجمة معين إمام، ط 3 (الرياض: العبيكان، مكتبة العبيكان، 2007).

[25] نفسه.

تنتقل دولة في ثلاثة عقود ونصف من البحث عن لقمة العيش إلى تحقيق أعلى مستويات المعيشة. سرّ النهضة يكمن في التقيد بمعايير الحكامة واختيار العقول المناسبة لإحداث الفارق. من جهة، تم التفكير في برامج دراسية لشحذ الذكاء المحلي، ثم فُتحت فيما بعد جسور التواصل مع الباحثين الآسيويين المتميزين في جامعاتهم لتشجيعهم على العمل في سنغافورة الأقرب لثقافتهم والأفضل لطموحاتهم. في محطة ثالثة، توجَّه الاهتمام إلى البحث عن ألمع المهارات والخبرات في كافة أرجاء العالم بعد توفير الآليات والبنيات اللازمة (مختبرات ومعاهد ومراكز علمية بمواصفات عالية الجودة) للاستفادة من طاقاتهم ومساعدتهم على إنجاح مشاريعهم البحثية التي ستعود بالنفع عليهم وعلى البلد الذي وثق فيهم. بخلاف ذلك، في غياب معايير ورؤى واضحة محفزة على البحث وجاذبة له، تتولد نفسية أو عقلية لا تنظر بتقدير ورضا لتحسين ظروف الاشتغال أو الرفع من تعويضات ومنح البحث العلمي لفائدة الأستاذ (ة) أو الطالب (ة). لعل هذا يقود إلى التأكيد على خطورة وجود هذه النوازع النفسية والعقلية، أو ضعف -إن لم أقل غياب- بيئات حاضنة للتحصيل والتكوين العلميين، ووجود ثقافة معادية للنجاح أو غير مهيأة للاعتراف بوجوده أصلا بغض النظر عن وجود جدية ملحوظة أو عدمها تطبع الإسهامات العلمية على المستوى الكمي والنوعي. وما يزيد الوضع سوءًا أن الثقافة قُلبت رأسا على عقب إلى أن تحولت إلى صناعة للترفيه. ولأن مفهوم الثقافة هنا، كما يستخدمها الأناسيون المعاصرون، تحيل إلى مجمل أنماط سلوكات مجموعة اجتماعية، وكل مجموعة/جماعة تستند إلى كلّ معقد من أنماط التصرف –أو "الأدوار" التي يتبعها أعضاء المجموعة حينما يجدون أنفسهم في الأوضاع المقابلة[26] ، لنا أن نتخيل انعدام "التقدير والاعتراف" اللازمين للاختراعات والدراسات العلمية. من تحديات هذا الوضع المجتمعي عدم الاكتراث بمخرجات البحث العلمي من قبل المسؤولين ومدبري الشأن العام، فهم يعتقدون أنهم الأقدر على فهم وحل المشكلات التي تواجههم، ولا حاجة لهم إلى المشورة من أيّ كان وخاصة من الهيئات البحثية الوطنية.

عود على بدء، يبدو أن مجال البحث العلمي والأكاديمي صمّام أمان لكسب رهانات التنمية المستدامة. المطلوب أن يحصل الاقتناع بأن هذا المجال لا يجب أن يخضع تدبيره للحسابات المالية أو الهواجس السياسية والاجتماعية، أو أن يكون لعبة في يد "السياسويين" أو ممتهني الضحالة العلمية أو مناصريها، وإنما أساس بناء وطن يحتضن الكفاءة ويحرص على دعمها، ويجتهد في الاستخدام الأمثل للثروة بمختلف أشكالها ويتصدى لاحتكارها أو سوء استعمالها. القول بهذا رضوخ لحركية الزمن

[26] موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، ط 1 (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992)، ص 8.

في أفق التفكير في طريق سالك للنهضة والتنوير العربيين بالاعتماد على الموارد الذاتية بالدرجة الأولى، التجاهل "زيغ" عن القيم الحقيقية التي ينبغي الحرص على غرسها في نفوس وعقول الناشئة منذ السنوات الأولى لترسيخ احترام العلم والعلماء والباحثين وعدم الاستخفاف بهم أو التراخي في توفير مناخ سليم ومشجع على الإبداع والتألق العلمي. فما عاد خطاب العاطفة كافٍ لوحده لحفز الكفاءة أو استقطابها في ظل التحولات الديمغرافية والقيمية والتطورات الجيوسياسية التي لا تزعجها أيّ رؤيةٍ أخلاقية، توفير البنيات اللازمة والتشجيع المادي والمعنوي (وفق قواعد واضحة) سيكون تأثيره أقوى من كل البلاغات والنيات. لا نعدم هنا دور وجود إرادة البحث والاستماتة في التحمل والحلم بإمكانية إدراك النجاح الفردي والجماعي، لكن وجود بيئة مناسبة يجعل الإرادة والثقة قويّتين، بل قد يُحوّل التعثر والإخفاق إلى نجاح حقيقي والعكس صحيح!